مجلة

كلية التربية

جامعة الخرطوم

العدد الخامس عشر

السنة الثانية عشرة

مارس 2020م

محاور التجديد النحويّ عند ابن مضاء القرطبيّ (من خلال كتابه الرد على النحاة)

د. محمد الطيّب البشير بابكر

الأستاذ المساعد بجامعة الخرطوم . كليَّة التربية . قسم اللُّغة العربيَّة

محاور التجديد النحويّ عند ابن مضاء القرطبيّ
(من خلال كتابه الرد على النحاة)

إعداد الدكتور: محمد الطيّب البشير بابكر
الأستاذ المساعد بجامعة الخرطوم . كليَّة التربية . قسم اللُّغة العربيَّة

مستخلص

تناولتْ هذه الدراسة المحاور التي استند عليها ابن مضاء القرطبيّ في ثورته التي هدف من خلالها إلى التجديد في النحو العربيّ ، وذلك من خلال كتابه(كتاب الرد على النحاة). وقد هدفتْ الدراسةُ إلى حصر تلك المحاور ومناقشة محورين فقط منها ، كما هدفتْ الدراسةُ ـ كذلك ـ إلى بيان مدى أثر تلك المحاور على النحو العربيّ . واتَّبعت الدراسةُ في ذلك المنهجَ الوصفي ، الذي يقوم على جمع المادة وتصنيفها وتحليلها بغية الوصول إلى تحقيق أهداف الورقة المنشودة. وتوصلتْ الدراسةُ بعد إلى جملة من النتائج ولعلَّ من أهمها : كتاب الرد على النحاة من أوائل الكتب النحويَّة التي صرَّحت بالدعوة للتجديد في النحو العربي.نظرية العامل في النحو العربي هي عمود النحو وقطب رحاه ، وهدمها يعني هدماً للنحو العربيّ جملة وتفصيلاً . العلل الثواني والثوالث لا تفيد الدارسين في معرفة الأحكام النحوية ، وإنَّما تمكِّن فقط من التعرف على الحكمة العميقة من نسج كلام العرب على هذا النمط . أصاب ابن مضاء في آرائه المتعلقة بالعلل والتعليل بينما لم يحالفه الصواب في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل . وأوصتْ الدراسة في خاتمتهاباستكمال البحث في تلك المحاور التي لم تتطرق إليها هذه الورقة.

Abstract

This study dealt with the domains upon which IbnMudaaAlqurtobei has depended in his revolution in which he aims at renewal of Arabic syntax, that was in his book (the book of answering the grammarians). The study aimed at counting those domains and discussing two of them. The study also aimed at explaining the extent of those domains on Arabic syntax. The study used the descriptive approach that depends on collection of e data, classifying, and analyzing it so as to come to the desired objectives of the study. Most important findings are: the book named (answering the grammarians)is considered one of the first books that declared calling for renewing Arabic syntax. The theory of word governing another is the backbone and focus of syntax, its destruction means the destruction of the language all together. The second and the third word governing another are not useful for researchers in knowing syntax rules, but they enable identifying the deep reason behind cancellation of Arab speech that way. IbnMudaa was right in his opinions concerning causes and justification, but he was unsuccessful in his calling for cancelling the theory of word governing another. In its end, the study recommended addressing research in those domains which the paper did not mention

مقدمة:

إنَّ التراث الضخم الذي آل إلينا من أسلافنا الأقدمين صانعي الثقافة العربيَّة الثرة لجديرٌ أنْ نقفَ أمامه في عزةٍ وكبرياءٍ وشموخ. ولعلَّ من بين ذلك التراث الموروث علم النحو العربيّ ، ومجالُ القول في النحو العربي ذو سعة لمن أراد الدراسة والمباحثة والانطلاق ، فهو ـ كما هو معلوم ـ أوَّلُ علمٍ دُوِّنَ في الإسلام؛ إذ مضى على مولده قرون وبعد القرون عقود ، لم يكن فيها مهملاً مقصيّا ، ولا أصبح فيها طللاً مهجوراً ، ولا بات فيها نسياً منسيا، ولكن تتابعتْ عليه أجيالٌ متساوقة حملوا رايته وضعاً وتأصيلاً ، تأليفاً وتصنيفاً، شرحا وتلخيصاً، توسعاً وتبسيطاً، تعليلاً وتأويلاً، تطبيقاً وتوظيفاً، تيسيراً وتجديداً، من قبل رجالٍ أفذاذ، اتفقوا غايةً وقصداً، مع اختلافهم وطناً وجنساً، ومنهاجاً وتفكيراً، أُسلوباً وتأليفاً، فكان فيهم رجالٌ لا بل عظماء ، أتاهم الله من الكفاية وفضل

المزية، فبذلَ فيه كلُّ واحدٍ منهم بما جادتْ به قريحتُهُ ، وهدتْهُ إليه تجربتُهُ، فكانتْ لنا هذه الثروة الضخمة النفيسة من تراث النحو العربي .

أهميَّة الدراسة:

تنبعُ أهميَّة الدراسة من أهميَّة كتاب ابن مضاء الذي وجد عناية كبيرة خصوصاً من قبل المحدثين، حيث مهدَّ لهم الطريق نحو الدعوة للتجديد.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى حصر محاور التجديد النحوي من خلال (كتاب الرد على النحاة) لابن مضاء القرضبيّ، مع مناقشة محورين فقط منها. كما هدفت ـ كذلك ـ إلى بيان أثر تلك المحاور على النحو العربيّ.

هذا، وقد اتَّبعتْ الدراسة المنهج الوصفيّ، وبدأتْ بمقدمة وتمهيد، ثمَّ المحور الأوَّل عن نظريَّة العامل ومحاولة إلغائها، والمحور الثاني عن العلل الاثوانيّ والثوالث، ثم خاتمة بها أهمّ النتائج التي توصَّلتْ إليها الدراسة، وثبت بالمصادر والمراجع التي استقى منها الباحث دراسته.

تمهيد:

إذا كان بسط التاريخ أقدر على الاستيعاب والتبيين من إيجازه ، فإنَّ الإيجاز أقدر منه على الجمع والتقريب ؛ لأنَّه اختيارٌ وانتقاء ، وكما يُقال:(لكلِّ مقامٍ مقال)؛ لذا جاءتْ هذه الدراسة متوسطة بين هذا وذاك، آملاً أنْ تأتي أُكلها ، وتشدّ انتباه القارئ ، وتستلب أذن الواعي، راجياً أنْ يكون في ذلك بلوغ غاية، وإدراك حاجة، وما التوفيق إلا بالله تعالى ، فهو المستعان وعليه التكلان.

وضع النحاةُ القواعد النحوية، إلا أنَّ هذا الوضع لم يتم بين عشية أوضحاها وإنّما احتاجت ـ القواعد النحوية ـ إلى قرنٍ من الزمان بل وبعد القرن عقود وسنين . كما لم يتم الوضع من قبل رجل أو رجلين أو ثلاثة بل احتاج الوضعُ إلى عشرات الرجال على أقل تقدير، وهؤلاء الرجال لم يكونوا بمنأى عن بعضهم بل شكلوا سلسلة متواصلة يمثل كل رجل منهم حلقة من حلقاتها ، فاستفاد السابق من اللاحق حتى تمَّ بفضلهم تشييد صرح النحو العربيّ العتيق.

تلك السلسلة ابتدأت بأبي الأسود الدؤلي وتلامذته النجباء أمثال ابنه عطاء، وعبد الرحمن بن هرمز وعنبسة بن معدان الفيل ويحيى بن يعمر العدواني ونصر بن عاصم، ثم تلا هذه الطبقة

أبو عمرو بن العلاء مقرئ البصرة وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، مروراً بعيسى بن عمر الثقفي ويونس بن حبيب وأبو الخطاب الأخفش الكبير، وصولاً إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه وقرينه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ونظيرهما الكسائي علي بن حمزة أحد قراء الكوفة الثلاثة وتلميذه الفراء، ثم تتابعت ـ بعد ذلك ـ سلسلة النحاة الواضعين، فإذا ذهبنا إلى حصرها وتعدادها لطال بنا السرد لذا نكتفي بهؤلاء عزوفا عن الإطالة ورغبة في الإيجاز .

جاء بعد تلك السلسلة سلسلة أخرى من العلماء الذين وجدوا أنَّ النحو العربيَّ قد شارف على النضج والكمال على يد الخليل وتلامذته، وتزامن ذلك مع حركة الترجمة وظهور الفلسفة والمنطق ، فدخلوا فيما يسمى بمرحلة البذخ الفكري ، فأخذوا في دراسة الأسباب الكامنة خلف تلك الأحكام ، الأمر الذي حدا بهم للتأليف في التعليل، والسعي وراء التأويل، والإسراف في التقدير ، ووضع الافتراضات العقلية المنطقية التي لا تمت في كثير من الأحيان للغة العرب بصلة ، فاهتموا بالحدود الجامعة، ووضعوا الكثير من المصطلحات، فكثرالتصنيف وطال التأليف، وزاد الشرح والتفصيل، فتضخم النحو العربي تضخماً ، اختلفت نظرات اللاحقين إليه بين مؤيدٍ وناقم ، بين مدافع وناقد، حتى ظهر أحد أعلام الأندلس وأتباع المذهب الظاهري ، الذي ألف كتاباً ثار به على النحو والنحاة خصوصا نحو ونحاة مرحلة البذخ الفكري ألا وهو ابن مضاء القرطبي في مؤلفه (كتاب الرد على النحاة).

ابن مَضاء القرطبي:

هو هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء بن عمير اللخمي القرطبي، أُشتهر بابن مَضاء ، وُلدَ عام (511هـ) بقرطبة وإليها نُسبَ ، أصله من قرى شذونة (Sidona) ، وتوفي في سنة (592هـ) بإشبيلية ، أحدأعلام الأندلس ، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر.وقد خرج من بيت حسب وشرف ، منقطعاً إلى العلم والعلماء ؛ لذا كان كثير الهجرة حيث تنقل بين المدن والبلدان ، من قرطبة إلى إشبيلية التي درس فيها كتاب سيبويه على يد ابن الرمَّاك ، ثم إلى سبتة التي درس فيها الحديث على يد القاضي عياض ، فصار من أعلام الرواية في الحديث ، ولم يكتف ابن مضاء ـ على عادة أهل عصره ـ بالثقافة اللُّغويَّة والدينيَّة ، إذ كان ـ كما يقول السيوطي في بغية الوعاة ـ عارفاً بالطب والحساب والهندسة، كما كان شاعراً وكاتباً. (السيوطي،

بدون تأريخ، 2 ، 84).

وولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش سنة (578 هـ)، من مؤلفاته : "تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان" و "المشرق في إصلاح المنطق" و "الرد على النحاة". (الزركلي، 2002م، 146).كان ابن مضاء موالياً للموحدين حتى صار قاضي دولته

إنَّ المدقق في نصوص كتاب الرد على النحاة يلاحظ أنَّ ابن مضاء ثائر على المشرق ، كما يلاحظ . أيضاً . النزعة الظاهرية في ثنايا الكتاب ذاته ، والغريب أنه لم يُعنَ بتأليف كتاب ضد فقه المشرق ، وإنَّما عنى بالتأليف ضد النحو المشرقي .فكان يتبع المذهب الظاهري الذي كان سائداً في بلاد الأندلس في تلك الحقبة .

كتاب الرد على النحاة :

كتاب الرد على النحاة تمَّ تأليفه في عهد يعقوب ابن يوسف أي بعد عام (580هـ) وهو العام الذي تولي فيه ابنُ يوسف الحكم ، بل تمَّ التأليف بعد وفاة السهيلي الذي وافته المنية عام (581هـ) ؛ وذلك لأنه أورد عن السهيلي .في كتابه .عبارة رحمه الله ، وبمعنى آخر أُلِّفَ الكتاب في عصر يعقوب بن يوسف عصر الثورة على المشرق وعلمائه . (ابن مضاء ، 1366هـ. 1947م ، 14).

الكتاب من تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، طبع عدة طبعات ، كانت طبعته الأولى عام 1947م ، بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، ونشر عبر دار الفكر العربي. وقد احتوى الكتاب بعد التحقيق على مائةٍ وخمسٍ وسبعين صفحة ، بدأ بمقدِّمة مهَّد فيها المحقق للكتاب ، ثم فهرسٍ للموضوعات، عقبه مدخل إلى كتاب الرد على النحاة تحدَّث فيه المحقق عن العصر الذي عاش فيه المؤلِّف، ثم تحدَّث فيه عن المؤلف مترجماً له ، ثم وصف النسخ التي حقق منها الكتاب وصفاً دقيقاً مبيّناً المنهج الذي سلكه في التحقيق ، وبعد أن فرغ المحقق من كل ما له صلة بالمخطوط والمنهج شرع في بسط آراء الكاتب في كتابه ، وأطال وأطنب ، فلم يكتفِ المحقق بهذا فحسب بل ذهب إلى بسط آرائه بكل جراءة ووضوح حيث يقول : "والإنسان لا يلمُّ بهذه الآراء لابن مَضاء ، ويطيل النظر في كتب النحو المطوَّلة وغير المطوَّلة حتى يحس الحاجة إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً" (ابن مَضاء ، 1366هـ. 1947م ، 47).وقد احتوى الكتاب على الموضوعات التالية : الاعتراض على بعض الموضوعات النحوية كاعتراضه على تقدير العوامل

المحذوفة وعلى تقدير متعلقات المجرورات وكذلك على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات، كما تناول الكتاب دراسة ونقد نظرية العامل، وبسط بابي التنازع والاشتغال، وتناول من الأدوات دراسة (فاء) السببية و(واو) المعيَّةوتناول بتفصيل أكبر العلل ، كما لم يهمل الحديث عن التدريبات غير العمليَّة.

ثورة ابن مضاء ودعواته التجديديَّة:

معكثرة موضوعات الكتاب وتنوعهاإلا أنَّه يمكن ـ من خلالها ـ تلخيص دعوة ابن مضاء في خمسة محاور هي : إلغاء كل من نظرية العامل، والعلل الثواني والثوالث، والقياس، والتقديرات، وأخيراً إلغاء التمارين العقلية والتدريبات غير العملية، هذه المحاور الخمسة هي التي بنى عليها ثورته على نحاة المشرق ، واستند عليها في دعوته لتجديد النحو المشرقي ، وكانت مفاتيحَ استخدمها بعضُ المحدثين في محاولاتهم التجديدية . وقد تناول الباحث ـ في هذه الورقة ـ محورين فقط من تلك المحاور الخمسةوهما إلغاء نظريَّة العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، باسطاً الحديث فيهماومبيناً آراء ابن مضاء في كلِّ محورٍ على حدة ، مع مناقشتها بغية تحقيق الهدف من هذه الورقة العلميَّة ، على أنْ يتناول الباحث بقية المحاور في ورقة أخرى . إنْ شاء الله تعالى ـ سائلاً اللهَ التوفيقَ والسداد.

المحور الأوَّل : (نظريَّة العامل ومحاولة إلغائها):

معنى العامل النحوي:

العامل في اللُّغة من يعمل على الدوام وإنْ قلَّ .(الجرجانيّ د. ت ، 37). وعرَّفه ابن الحاجب بقوله : "العاملُ ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب"(ابنالصبَّان ، 1417هـ ـ 1997م ، 72/1). بينما عرَّفه عباس حسن بقوله : "هو ما يُؤثِّر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص كالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما" (عباس حسن ، د. ت،75/1).

وممَّا سبق يتبين لنا أنَّ العامل هو ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً ، أو هو ما أثَّر رفعاً أو نصباً أو جرَّاً أو جزماً في آخر الكلمة المعربة من فعلٍ أو حرفٍ أو اسمٍ .

ماهية العمل النحويّ:

المرادُ بالعمل النحويّ بيان الارتباط المعنوي بين الكلمات العربية في التركيب العربي للجملة وما ينشأ عن هذا الارتباط من تأثير في اللفظ يشير إلى المعنى المطلوب ويدل عليه ، فأثر العامل في المعمول ليس لفظياً فقط بل يشمل المعنى أيضاً ، فالأشياء التي يتعلق بها العامل لا تعبَّر عن مسمياتها تعبيراً مجرداً ، بل تعبر عنها بقيد اتّصافها بما يدل على ذلك العمل ، سواءً على جهة الوقوع منه أو عليه أو إضافته به ، ولكلٍ من هذه الحالات نمطٌ إعرابيٌّ خاص . فتأثيرُ العامل في المعمول تأثيرٌ مزدوجٌ في اللفظ وفي المعنى . (عبد الكريم الرعيض ، 1399هـ-1999م ، 323).

تاريخ نظرية العامل:

يرجع تاريخ نظرية العامل إلى نشأة النحو الأولى على يد البصريين ، وهنالك الكثير من النصوص التي يمكن أنْ نجزم من خلالها بقدم هذه النظرية وإرجاعها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه ، والدليل على ذلك ما جاء في كتاب سيبويه من قواعد نحوية مبنية على أساس تلك النظرية ومن ذلك قول الخليل : "(إنَّما) لا تعمل فيما بعدها ، كما أنَّ (أُرى) إذا كانت لغواً لم تعمل"(سيبويه، 1408هـ-1988 138/2) وكذلك قوله : "وعلَّته أنَّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء ، كما أنَّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء..." (سيبويه، 1408هـ-1988، 10/3).

أمَّا سيبويه نفسه فقد صاغ عنواناً من عناوين كتابه تحت مسمى : (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) (سيبويه، 1408هـ-1988، 131/2).

وجدير بالملاحظة أنَّ الخليل وسيبويه لم يتحدثا عن نظرية العامل ولم يتناولاها بالوصف ، وإنَّما استخدماها في تقعيد قواعدهم النحوية ، ولعلَّ هذا إنْ دلَّ إنَّما يدل لا على عدم أهميَّة نظرية العامل عندهم ، بل يدل على أنَّ هذه النظرية مستوعبة لكل مسائل النحو وقضاياه ، وهي من الوضوح بمكان بحيث لا تُحوج إلى إفراد الحديث عنها ، فهي أساس عملية التقعيد وقطب رحاه .

وعليه ليس من الخطأ القول بأنَّ تاريخ نظرية العامل يرجع للخليل بن أحمد الفراهيدي ، وتوسَّع فيها النحاةُ من بعده ، حتى خرجت بالصورة التي عرفناها بها اليوم.

أقسام العوامل النحويَّة:

قسَّم عبد القاهر الجرجاني العوامل النحوية إلى مائة عامل ، وهي في جملتها تنقسم إلى قسمين هما : عوامل لفظية وعوامل معنوية ، فاللفظيةُ تنقسم إلى سماعية وقياسية ، أمَّا السماعيةُ منها فهي واحدٌ وتسعون عاملاً ، وأمَّا القياسية فهي سبعة عواملٍ ، وأمَّا المعنوية فعاملان . فالسماعية كالحروف (حروف الجر والحروف المشبَّهة بـ (ليس)...إلخ) والأسماء مثل : (أسماء الشرط) . والقياسية مثل : (الفعل والمشتقات العاملة) . والعاملان المعنويان هما : (الابتداء) في المبتدأ و (التجرد من الناصب والجازم) في الفعل المضارع ، أومشابهة الفعل المضارع للاسم. (الجرجانيّ ، د. ت ،73).

وفي ذلك يقولُ ابن جنيّ : "وإنَّما قال النحويون عاملٌ لفظيٌّ وعاملٌ معنويٌّ ليروك أنَّ بعض العمل يأتي سبباً عن لفظٍ يصحبه كـ (مررْتُ بزيدٍ) و (ليت عمراً قائمٌ) وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلق به كرفع المبتدأ ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم ..."(ابن جني، بدون تأريخ طبع 110/1).

والأصلُ في تلك العوامل هي العوامل اللفظيَّة ، فإذا تعذَّر على النحاة إيجاد العامل لفظاً صريحاً أو تقديراً بلفظ لا يخلُّ بالمعنى قالوا بالعامل المعنوي كما في رفع المبتدأ والفعل المضارع، والملاحظ أنَّ هذه العوامل المعنويَّة هي عملٌ عقليٌّ يحتاج إلى إمعان نظرٍ وتدبر ، بحيث يكون العامل المعنوي أمراً منطقياً يقبله العقل ويتناسب مع المقول الذي تعذَّر عليهم إيجاد عاملٍ لفظيٍّ له.

أدرك النحويون وهم يحللون التراكيب أنَّ الأفعال والحروف عاملة بالأصالة ، وأنَّ الأسماء لا أصالة فيها ؛ لأنَّها تعتورها المعاني ، والإعرابُ خاصٌ بها ، ويعمل منها ما أشبه الفعل أو ضُمِّنَ معنى الفعل أو ناب عنه فعمل عمله ، كما أدركوا أنَّ الفعل أقوى العوامل ؛ وعلةُ ذلك أنَّه حدثٌ ترتبط به متعلقات أو مقيدات تحدد جهة من جهاته كالعلة والزمان والمكان والهيئة ، والمقصود بقوة الفعل قدرته على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو مخصوص ، وقد ورد هذا المصطلح (القوة) ملازماً لمصطلح العمل في كتاب سيبويه وذلك في تصنيف متدرج لأشكال العمل على النحو التالي : (سيبويه، 1408هـ-1988 ، 250/1).

1/ قوة الفعل .

2/ قوة اسمي الفاعل والمفعول .

3/ قوة المصادر .

4/ قوة الصفات .

5/ قوة ما يجري مجرى الفعل .

ونلاحظ من هذا التصنيف أنَّ القوة تقل كلَّما انتقلنا من درجة إلى أُخرى ، وتتوقف قوة الفعل على حاجته الدلالية التي تكتمل بالارتباط بمعمولاته .

وقام النحاةُ بتقسيم الأفعال من حيث العمل إلى لازمة ومتعدية ، والمتعدية إلى متعدية لواحد ولاثنين ولثلاثة مفاعيل .

كما قسموها كذلك إلى متصرفة وجامدة نحو : (نعم وبئس وعسى) وقالوا بنقصانها عن الفعل المتصرِّف في العمل ؛ لأنَّ التركيب الذي تقع فيه يحمل على حالة خاصة .(الأطلسي ، د. ت ،150). كما قسموها أيضاً إلى تامة وناقصة ، فالناقصة يقتصرُ عملُها على رفع المبتدأ ونصب الخبر . ولا تمتد في تأثيرها إلى غيرها؛ والعلَّة في ذلك أنَّ هذا الضرب من الأفعال فقد الدلالة على الحدث ولم يبقَ له من دلالة الفعل إلا الدلالة على الزمن ، فصار بهذا كالأفعال المساعدة في اللُّغات الأخرى . (الأطلسي ، د. ت ،150).

هذا وقد جعل النحاةُ للأفعال الأصالة في العمل ، ويطلق الأصل على عدة معاني في النحو العربيّ ، فقد يُراد به ما تستحقه القاعدة أو الأكثر الغالب أو الأقدم وغيرها من المعاني ، والفرع بخلافه .(الملخ ،2001م ،75).

وعليه فإنَّ النحاة جعلوا الأفعال أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب وإنَّها الأصل في العمل ، وكل ما سواها محمولٌ عليها ومشبه بها ، فهي تفوق الأسماء والحروف لأنَّ معمولاتها كثيرة ، وفي ذلك يقول ابن يعيش : "أصلُ العمل إنَّما هو للأفعال وإذا عُلِم ذلك فَلْيُعْلَم أنَّ الفروعَ أبداً تنحطُّ عن درجات الأصول "(ابن يعيش، د. ت ،87/6).

ويلي الفعل في قوة العمل ما أشبهه من الأسماء وفق السُلَّمِيَّة السابقة في تصنيف سيبويه , إذ تدرجت الأسماء في انتقالها من القوة إلي الضعف بناءً على درجة علاقتها بالفعل , فكلَّما ازدادت منه قرباً ازدادت قدرةً علي العمل , وكلما بعد بها الشبه عنه ضعف عملها . (ابن يعيش، د.ت ،162/6).

ومن هنا كان أقواها اسم الفاعل ففيه من المعنى ما في الفعل ويليه اسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل ، وهذا الأخير يندر عمله لِبُعد شبهه اللفظيّ والمعنويّ عن

الفعل ، أمَّا الحروف فهي أدنى من اسمي الفاعل والمفعول في القوة والعمل.

والعامل من الحروف ما كان مختصاً غالباً بفعل كأحرف النصب والجزم أو باسم كأحرف الجر وإنَّ وأخواتها , وأمَّا ما لم يختص بفعلٍ أو اسمٍ فليس بعامل كأحرف العطف وكما تتفاوت الأفعال قوةً و ضعفاً أصالةً وفرعاً كذلك تتفاوت الحروف.

وقد حدَّد النحاةُ أنواعَ العوامل وما تتطلبه عددياً من المعمولات وما يطرأ عليها من تحول عن أصل ما وُضعت له ، فتُعمل أو تكف أو تلغى أو تعلَّق أو تُضمَّن أو تنازع ونحو ذلك ممَّا له أثرٌ في الاتصال والانقطاع في مجال العامل ، ولهذا الاتصال والانقطاع أثرٌ في الإعراب وفي تحديد طول الجملة وقصرها.

آراء ابن مضاء في نظريَّة العامل :

هاجم ابن مضاء النحاة هجوما شرساً متَّخذاً من نظريَّة العامل المحور الأوَّل والأساسي ، وهو هجومٌ أراد به أنْ يلغيها إلغاءً ويهدمها هدماً، حيث ذهب قائلاً: "قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وانبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه" (ابن مضاء ، 1366هـ- 1947م ، 85) . وذهب واصفاً ما وضعه النحاة فيما يتعلق بالعمل بالإدعاء حيث قال : "فمن ذلك ادعاؤهم أنَّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأنَّ الرفع منها يكون بعاملٍ لفظيٍّ وبعاملٍ معنويٍّ" (ابن مضاء ، 1366هـ- 1947م ، 85). وذهب يبسط في كلام سيبويه في استدلاله بالعامل على رفع ونصب وجر الألفاظ وقال عن ذلك : "وظاهر هذا أنَّ العامل أحدث الإعراب وذلك بيِّنُ الفساد" (ابن مضاء ، 1366هـ- 1947م ، 85). كما اتخذ من كلام ابن جني سنداً على تقوية دعوته القائلةبإلغاء العوامل لبطلانها حيث أورد نصَّ قول ابن جنيّ : "ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره" (ابن جني ، د. ت ، 111/1). ولكنه ـ رحمه الله ـ اقتضب قول ابن جني وأخذ كلامه مجذوذا بما هو يتناسب مع قضيته ، وذلك أنَّ ابن جني اعتذر للنحاة بعد نصِّه الآنف الذكر بقوله : "وإنما قالوا: لفظيٌّ ومعنويٌّ لما ظهرتْ آثار فعل المتكلم بمضامَّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح" (ابن جني ، د. ت ، 111/1).

كما اعترض ابن مضاء ـ رحمه الله ـ على تقدير العوامل المحذوفة مبيناً أنَّها ثلاثة أقسام :

الأوَّل محذوفٌ لا يتم الكلام إلا به حُذف لعلم المخاطب به نحو قوله تعالى "ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو" (البقرة ، 219). والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تام دونه نحو : أزيداً ضربْتَه ، والثالث مضمرٌ إذا أُظهرَ تغيَّر الكلام عمَّا كان عليه قبل لإظهاره كقولنا : يا عبدَ اللهِ وحكم سائر المناديات (ابن مضاء ، 1366هـ ـ 1947م ، 89). فذهب إلى بطلان بعض ذلك بإدعاء النحاة الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل ، ووصفه بالخطأ البيّن ، ذهب إلى تحريم ذلك فيما يتَّصلُ بآي الذكر الحكيم ، وأخذ يسوق الأدلة من الأحاديث النبويَّة على التحريم (ابن مضاء ، 1366هـ ـ 1947م ، 92).

وذهب ابن مضاء إلى أنَّ إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة على صحتها، وأنشأ يسرد الأدلة على ذلك وأسهب واستطرد وأطال مجتهدا في بيان أنَّ الاجماع في ذلك لا يكسبها صحة (ابن مضاء ، 1366هـ ـ 1947م ، 92). فتنوعت طرق ابن مضاء ومحاولاته في نقض وإبطال تلك النظريَّة ، وبعد هذا العرض لما قاله ابن مضاء ـ رحمه الله ـ لابدَّ لي من مناقشة ذلك مبيناً الصواب فيما يلي من أسطر وصفحات:

لاشكَّ أن العامل الحقيقي هو المتكلِّم ، والمتكلم العربيّ صاحب الفطرة السليمة يتكلم كلاماً سليماً وفق ما اعتاد عليه العرب الخلَّص وألفوه بفضل فطرته ، ولكن المتكلِّم الأعجميَّ أو العربيَّ الذي تسرَّب إلى لسانه اللحن فهو يحتاج إلى ما يقوم مقام تلك الفطرة ، فقصد النحاة وضع هذه النظرية لتمكِّنَ المتكلِّم بالعربيَّة ـ وهو العامل الحقيقي ـ من أن يتكلم وفق أساليب العرب ومنهاجهم الذي ألفوه . إذن نظريَّة العامل وضعتْ لهذا السبب وليس لأنَّ النحاة غير مدركين لما قاله ابن مضاء بل أحسب أنه فات على ابن مضاء ـ مع علو قدره ـ مقصودهم الساميّ وهو كيف يضعوا نظاماً يجعل المتكلم يتكلم وفق فطرة العرب في كلامهم.

حقيقة العوامل النحويَّة:

الحقُّ ـ كما بيَّنتُ سابقاً ـ أنَّ ما أُطلق عليه العوامل هي ليست عوامل حقيقية وإنَّما هي أفكار عقلية منطقية وُضعتْ لتكون مؤشراً على ظاهرة الإعراب لتكون معيناً لمعرفة أحوال أواخر الكلمات الواردة في التركيب العربي ، وإنَّما الرافعُ والناصبُ والجازُّ والجازمُ هو المتكلم ، كما قال بن جني " (ابن جني ، بدون تأريخ طبع 110/1).

فالعربيّ لا يحتاج لمؤشر ليضع على أواخر ألفاظه علامات إعرابية ، وإنَّما دليلُهُ هو فطرته وسليقته التي فُطر عليها ، ولكن من أراد أنْ يحذو حذو العرب في كلامها فهو بالتأكيد يفتقر لتلك الفطرة والسليقة ؛ لذلك هو في أمسِّ الحاجة إلى مؤشر يهديه إلى مواضع الرفع والنصب والجرِّ والجزم ؛ لذلك وضعَ النحاةُ هذه النظريَّةَ العقليَّةَ لتكون معيناً في فهم نهج ونسق العرب في إعراب أواخر ألفاظهم الواردة في تراكيبهم على نفس نسجهم ومنوالهم.

لذلك عندما فرغ النحاةُ من جمع المادة اللُّغويَّةِ أطالوا النظر في جمل المادة المجموعة وما تتركب منه من ألفاظ ، وأمعنوا النظر في طبيعة العلاقة التي تربط بين عناصر الجملة (الألفاظ) واضعين المعنى في الاعتبار ، قاصدين بتلك الإطالة وإدامة النظر إيجاد طريقة تمكنهم من ضبط التغيُّرات ، وبها تُربط مكوِّنات الجملة وتكون مفسَّرة لنظامها ومعيناً على كشف العلاقات بين عناصر الجملة فاهتدوا إلى نظرية العامل . وهي نظرية تقوم على فكرة ثلاثية الأجزاء ، جزؤها الأول هو العامل والثاني هو المعمول والثالث هو الأثر . أمَّا العاملُ فهو أنْ تكون الكلمةُ طالبةً لغيرها ، وأمَّا المعمولُ فهو أنْ تكون الكلمةُ مطلوبةً ، وأمَّا الأثرُ فهو ما نجم عن ارتباط العامل بالمعمول ، ومحل هذا الأثر هو المعمول.

وتقوم هذه النظرية على أصل مؤداه أنَّ العناصر اللُّغويَّةَ تحكمها علاقات التأثير والتأثر . وهذه النظرية عند النحاة هي أساس لتفسير كثيرٍ من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به.

بُنيت نظريَّة العامل ـ كما تقدم ـ على أساس أنَّ التركيب العربي للجملة لا يتم إلا بتفاعل تلك العناصر الثلاثة السابقة ، فوجود أحدها يمثل دليلاً قاطعاً على وجود الآخر ، فإنْ لم يكن وجوداً حقيقياً فهو وجود افتراضي يُقدر على أنَّه منويٌّ به في ذهن المتحدث ، ساقط من السياق بدليلٍ ، حيث لا يُعقل أنْ يُوجد عامل دون محلٍّ لهذا الأثر ، فلا ينفك أحدهما عن الآخر بجامعٍ من العلاقة الاستلزاميَّة المنطقيَّة ، فإنْ ظهر في السياق اللُّغوي ما من شأنه أنْ يكونَ عاملاً ثم خفي معموله وجب أنْ يُقدر له معمولاً يكون محلاً لأثره بمقتضى تسوية صنعة الإعراب ، فليس هنالك رافعٌ إلا وهنالك لفظٌ مرفوع دلَّ قطعاً على رافعٍ يرفعه مهما استتر ، فإنْ لم يكن ظاهراً فهو محذوفٌ أو مضمرٌ ولا سبيل لغيره ، وكذلك الحال في الألفاظ المنصوبة والمجرورة والمجزومة.

فتقوم نظرية العامل على أساس ترابط بين أجزاء الجملة ، هذا الترابط قائم على أساس العمل النحوي والمعمول والسبب والمسبب والمؤثر والأثر ، فالعامل يمثل علَّة وجود الإعراب في

المعمول ، والعامل يعمل في المعمول ، والقاسم المشترك بينهما الأثر ، وهذا الأخير هو العلامات الإعرابية التي على أواخر الكلمات (المعمولات).

ولاشكَّ أنَّ توسع النحاة المقعِّدين في نظرية العامل ساعد على وصف الظاهرة اللُّغوية ومعرفة مكوناتها وفهم دلالاتها ، وكما أنَّ الكلام العربي يكتسب أهميته وفائدته من انضمام جمله بعضها إلى بعض ، فإنَّ تلك الجمل تكتسب أهميتها وفائدتها بانضمام ألفاظها وكلماتها بعضها إلى بعض ، هذا الانضمام هو ما أطلق عليه النحاة اسم (نظرية العامل) ، فعن طريق هذه النظرية توصل النحاة إلى معرفة العلائق الرابطة بين أجزاء الكلام.

ابتدع النحاةُ نظريةَ العامل من منطلق المنطق العقلي ؛ إذاً هي عملٌ منطقيٌّ عقليٌّ صرف ، وقد شمل هذا العمل العقلي مظهرين ، أولهما المظهر اللفظي القائم على اختلاف العلامة الإعرابية ، وثانيهما المظهر المعنوي المبني على الوظائف النحويةودلالاتها ممَّا يدل على أنَّ النحاة راعوا في نظريتهم معالجة تضامن المبنى والمعنى.

وعليه فإنَّ نظرية العامل عبارة عن منطق عقلي بيَّن علاقة انضمام العناصر اللُّغوية بعضها إلى بعض، هذه العلاقة الانضمامية هي ذات نظرية العامل العقلية، وفي تقدير الباحث أنَّ النحاة قد وُفقوا و إلي حدٍ كبير في هذا العمل العقلي،وهو ابتداع نظرية بهذا الذكاء ، ولعلَّ من مظاهر هذا النجاح هو عدم تعثر النحاة في إيجاد عواملٍ لفظيةٍ تصف مواضع الإعراب . وفي أمر وجود عاملين معنويين فقط ما يؤكدخير تأكيد على نجاحهم وتوفقهم في وصف لغة العرب وتبيين مواضع الإعراب. وإنَّ في أمر اهتدائهم بهذين العاملين المعنويين خير دليلٍ على نجاحهم في تحقيق أهدافهم من اطِّراد قواعدهم ونجاح هذا الاطراد في وضع قانونٍ يمكِّن من وصف لغة العرب ومحاكاتها على طريقتهم وأساليبهم في الصياغة والتركيب وإنْ لم يكن لهذه النظرية أساس في واقع عقول العرب.

والحقُ أنَّه لولا نظريةُ العامل لما تسنى للمتحدث أنْ يعرف مواضع الرفع والنصب والجر والجزم في كلامه ، فهي ـ في اعتقاد الباحث ـ عملٌ عقليٌّ عظيم خدم عملية وضع القواعد النحويَّة أيّما خدمة ، مع ما فيها من سلبيات كإدخال التأويل والتقديرات في النحو العربي.

يرى الباحث أنَّ نظرية العامل هي أكبر عمل منطقيّ عقليّ دخل في إعداد النحو العربي وتقعيد قواعده من لغة العرب المشهود لها بالفصاحة والبيان.

ومعصيحة ابن مضاء ومحاولاته لهدم صرح نظرية العامل في النحو العربيّ ، وعلى الرغم من استجابة كثير من المحدثين لدعوته إلا أنها رغم هذا وذالك ظلَّتْ نظريةُ باقية ثابتة على قرارها لم تزلزلها أراء الناقدين ولا أفكار المبطلين لها على مرَّ العصور ؛ وذلك لأنَّ فكرة النحو العربي قد بُنيت على أساس تلك النظرية ؛ لذلك كانت من الأهميَّة بمكان وما زالت ، فكل القواعد النحوية تقوم على أساس العمل والمعمولات ؛ لذلك مثلت هذه النظريَّةُ حجر زاوية عمليَّة التقعيد النحوي ، فلعبت دوراً منوطاً في فهم الإعراب واطراد القواعد وإلباسها الصورة العقليَّة المنطقيَّة.

المحور الثانيّ: (إلغاء العلل الثواني والثوالث):

كذلك من المحاور التي لعبت دوراً كبيراً في تشييد ثورة ابن مضاء ومحاولته التجديديَّة هي العلل ، ولكن وجب على الباحث قبل سرد وبيان آرائه في العلل أن يمهِّدَ لذلك بالتحدُّث عن التعليل مبيناً معناه في اللُّغة والإصطلاح.

معنى التعليل والعِلَّة في اللُّغة والإصطلاح:

التعليلُ في اللُّغة هو المدافعة والاشتغال والتشاغل والإلهاء ، و(اعتلَّ) تشاغل وتلهى .(الجوهري ،1407هـ ـ 1987م ،1773/5) (الأزهري ، 2001م ،80/1) والعلة في اللُّغة التكرار والمرض وصاحبها معتل ، وهي حديث يشغل صاحبه عن وجهه كأنَّ تلك العلة صارتْ شغلاً ثانياً ، وهي السبب والبرهان والعذر. (ابن فارس ، 1420هـ. 1999م ،13/4).أمَّا التعليلُ في الاصطلاح فهو بيان سبب ابتداع العرب ظاهرة لغوية. (الكندي ،1427هـ. 2007م ، 122).

وأمَّا العلةُ في الاصطلاح فهي المعنى المغير للشيء . (العكبري ، 1995م ،80/1) وعرفها الرّماني بقوله : "تغيير المعلول عمَّا كان عليه" (الرماني ، بدون تأريخ طبع ، 67). والعلة عند الوراق : "الأساس الذي يعتمد عليه بمعرفة الظواهر والعوارض التي تطرأ على الصيغ والأبنية" (الوراق ،1420هـ 1999م ،85) وعرفها مازن المبارك بقوله : "هي التي تحمل الظاهرة إلى الجانب العلمي المنطقي المقنع" (مازن ،1393هـ. 1974م ، 41). وعرَّفها المسيلاتي بأنَّها : "أساس القياس وقطب رحاه ، إذ لا يصح القياس إلا بوجودها ، ولا يلحق الأصل بالفرع إلا بها ، فهي التي تعطي القياس أهميته وتكسبه حجته" (المسيلاتي ،بدون تأريخ طبع ، 186).

وممَّا سبق يمكن القول إنَّ العلة في الاصطلاح تعني القرينة أو العلامة التي إذا وُجدتْ في الكلام تحقق الحكم بسببها ، وهي الجامع بين المقيس والمقيس عليه ، وهي الدليل والبرهان على صحة الحكم ، وهي الحجة التي يرجع بها العالم حكماً من الأحكام أو مسألة على أخرى ، وهي المجَوِّز والمبرِّر ، أو هي آلية مستنبطة بواسطة العقل من النحو لإثبات صحة الحكم أو ترجيحه، وقل إنْ شئتَ هي المنطق النحوي.

أهميَّةُ التعليل:

تبرزُ أهميةُ التعليل في أنَّ العلة النحوية والحكم النحوي لا يفترقان ، فلا غنى لأحدهما عن الآخر ، وقد أُتي بالعلة لتقوية الحكم والإقناع بصحته ، والحكم بلا علة يكون حشواً مكيلا وحثواً مهيلا ، فالصلة بينهما لا تنفصم عراها . كما تبرز أهمية العلة النحوية في أنَّها ساعدتْ على تقعيد القواعد وترسيخ الأحكام ، بل كانت الفيصل الحاسم في كثير من خلافات النحاة ، كما تتجلى أهمية العلَّة بوضوح في عملية القياس ، إذ لا يقوم القياس إلا بها ، ولا ينكر منكر أهمية القياس . فألجم التعليلُ ألسنةَ المكابرين والمعاندين بالحجة والمنطق ، ومن ثمَّ بيَّن الحكمة الواعية العميقة في نظم كلام الأعراب بهذا النسق . فبفضل التعليل كانت الأحكام كما نرى وكما يجب أنْ تكون ، وليس بالإمكان أفضل ممَّا كان.

أمَّا إذا عِيْبَ التعليل ووُصف بعدم الأهميَّة فليس ذلك من باب وجوده في النحو، وإنَّما من باب الإسراف في استخدامه وجعله غاية لذاته ، أمَّا ما دون ذلك فهو محمدة كبيرة وفكرة سديدة ووسيلة رشيدة.

مصدر التعليل:

عندما اكتمل وضع النحو وبدأتْ الدراسات النقدية فيه طُرح الكثير من الأسئلة حول مصادر التعليل ومشروعية العلَّة ، ولمعرفة مصدر التعليل النحوي يجب الإجابة عن الأسئلة التالية : هل كانت العرب تعلل كلامَها في أوَّل وضعها له؟ ومن أين أخذ النحاة عللهم؟ أمن العرب أخذوها؟ أمَّن عند أنفسهم؟ وللإجابة عن ذلك أقولُ: قد أوردتْ المصادرُ بعضَ المواقف التي تدل على أنَّ من العرب من كانوا يعللون بعض كلامهم ، ومن ذلك ما رُوي عن الأصمعي أنَّ أبا عمرو بن العلاء سمع أعرابياً يقول : "فلانٌ لغوبٌ جاءَتْهُ كتابي فاحتقرها ، فقال له : أتقولُ جاءته

كتـابي ؟ فقـال الأعرابي معلـلاً: أليس بصحيفة ؟" (الحلبيّ ، 1402هـ ـ 1982م ، 16)، ورغـم أنَّ الأعرابي علَّل تعليلاً منطقياً فهذا لا يدل على تعليل العرب لكلِّ كلامها ، كما لا يدل على تعليلهم للغتهم في أوَّل وضعها ، ولكن ربَّما يُظنُ ظانٌّ أنَّه لو سُئلتْ العربُ عند أول وضعها للغة لأمكنها التعليل ، وقد تأتي تعليلاتهم مطابقة لتعليلات النحاة أو مخالفة لها ، وغالب الظن أنَّ العرب فُطرتْ على هذا التركيب السليم ، كما مُنحتْ المقدرة على تخريج ما وضعته إذا تعرضتْ إلى تساؤلات عن تعليل هذه الوجوه التي ارتضتها كلاماً لها . وعليه فإنَّ العرب كانت في الأصل لا تعلل كلامها ؛ ربَّما لإيمانها الراسخ بسلامة ما تقول ، ولو تعرضوا لتساؤلات لما أعياهم الجواب.

أمَّا عن مصدر علل النحاة فقد أجاب الخليل ـ عليه رحمة الله ـ عن ذلك بقوله:"إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواضع كلامها وقام في عقولها علله وإنْ لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندي أنَّه علَّة لما عللته منه ، فإنْ أكن أصبتُ العلَّة فهو الذي التمستُ ... فإنْ سنح لغيري علَّة لما عللته من النحو هي أليق ممَّا ذكرتُه بالمعلول فليأتِ بها" (الزجَّاجيّ ،1378هـ.1995م ، 66) فوافقه أبو القاسم الزجاجي على ذلك. (الزجَّاجيّ ،1378هـ.1995م ، 66).

وعليه فإنَّ النص السابق أكَّد لنا حقيقتين اثنتين الأولى منهما أنَّ العلل لم تُنقل من العرب وإنْ كانت هي موجودة في عقولهم ، والثانية هي أنَّ العلل من وضع النحاة ، ومن هذا نعلم أنَّ مصدر التعليل والعلل هو عقول النحاة ؛ إذاً فالتعليل عمل عقلي منطقي جاء به النحاة لإثبات صحة قواعدهم وإزالة التناقض بين الأحكام التي قعدوها.

التعليلُ عملٌ عقليٌّ منطقيّ:

بعد أنْ عكف النحاةُ على تلك المادة اللُّغويَّة المجموعة وأخذوا في استنباط قواعد منها بعد طول إعمالٍ للفكر فيها بالمتابعة والملاحظة الدقيقة ؛ اهتدوا إلى سرٍ من أسرار العربية عظيم ، هو أنَّ الحركات التي على أواخر كلماتها ترجع إلى علل وأسباب يمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها ، فدفعهم تقعيد قواعدهم وإثبات صحتها إلى البحث عن علل عقلية منطقية يفسرون بها الظواهر التي لاحظوها أثناء تقعيدهم لقواعد النحو ، فأنتجت قرائحُهم تلك العلل التي كانت فتحاً عظيماً في عملية التقعيد ، فشرع النحاة منذ بداية تقعيدهم في استخدام التعليل في عملية التقعيد ووضع العلل للقواعد النحوية ، فكانت العلل في أوَّل وضعها تميل إلى البساطة

وتهدف إلى فهم كلام العرب ثم أخذت تهدف إلى إثبات صحة القاعدة النحويَّة ومدى موافقتها لكلام العرب . وجميعها علل سهلة بسيطة مفسرة وشارحة للقاعدة النحويَّة . فما أنَّ تقدم القرن الثالث حتى صارت العلل ـ بعد أنْ كانت مصاحبة للحكم النحويّ ـ مستقلة تفرد لها المؤلفات وتقام بها المناظرات وتأثرت بالنزعة المنطقية خصوصاً في القرن الرابع الهجري حتى ظُنَّ أنَّ اللُّغةَ تقومُ على المنطق لا على الطبيعة والسليقة والفطرة.

ومن الخطأ بمكان أنْ يُظن أنَّ القواعد النحويَّة قد قُعِّدتْ على تلك العلل العقليَّة، وإنَّما الصواب أنْ يُعلم ويُعتقد تمام الاعتقاد أنَّ النحاة قد قعدوا قواعدهم النحويَّة وفق كلام العرب أولاً ، وبعد أنْ استقرت لديهم شرعوا في التفكير في وضع عللها لإثبات صحتها ولإزالة تعارضها ، كذلك لمعرفة الحكمة من انسجام كلام الأعراب ومجيئه على تلك الصيغ التي عُرف عليها ؛ إذاً التعليل كان عاملاً مساعداً ومثبتاً لتلك القواعد النحوية كما كانأيضاً حجةً لها.

آراء ابن مضاء في التعليل والعلل:

استفتح ابن مضاء حديثه عن العلل بقوله : "وممَّا يجبُ أنْ يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيدٌ) ، لم رُفعَ ، فيُقال لأنَّه فاعل ، وكل فاعلٍ مرفوع ، فيقول : ولم رُفعَ الفاعل ؟ فالصواب أنْ يقال له : كذا نطقتْ به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علَّة لينقل حكمه إلى غيره ، فسألَ لِمَ حُرِّم ؟ فإنَّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه ، ولو أجبتَ السائل عن سؤاله بأنْ تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يُقنعه ، وقال لِمَ لَمْ تعكس القضيَّة؟ بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأنَّ الفاعل قليل ؛ لأنَّه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي وهو الرفع للفاعل ، وأُعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول ؛ لأنَّ الفاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ؛ ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون ، فلا يزيدنا ذلك علماً بأنَّ الفاعلَ مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لا يضرنا جهله ،؛ إذ قد صحَّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا ، باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم" (ابن مضاء ، 1366هـ ـ 1947م ، 151). ومن ذلك يُفهم أنَّ ابن مضاء قبل من العلل العلل الأُوَل لأنها مرتبطة ببيان الأحكام ، ورفض العلل الثواني والثوالث؛ لأنَّها علل جدليَّة تزيد النحو تضخيماً وتعقيداً.

ذهب ابن مضاء بعد ذلك إلى بيان أقسام العلل الثواني وذكر أنَّها تنقسمُ إلى ثلاثة أقسام : الأوَّل قسمٌ مقطوعٌ به ، والثاني قسمٌ فيه إقناع ، والثالث قسمٌ مقطوعٌ بفساده وأشار إلى أنَّ هذه القسمة موجودة في كتب النحويين (ابن مضاء ، 1366هـ- 1947م ، 152).ثم بيَّن بعد ذلك الفرق بينم العلل الأُول والعلل الثواني وهو أنَّ العلل الأُوَّل بمعرفتها تحصل وتتحقق المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر ، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا إلا أنَّ العرب أُمَّة حكيمة (ابن مضاء ، 1366هـ- 1947م ، 152). ثم أخذ يعدد في الأمثلة التي توضح ما ذهب إليه.

وعليه أقولُ: إنَّ ابن مضاء القرطبي قد حالفه الصواب، وقد وُفِّقَ في كل ما قاله عن التعليل ، فالعلل الأُوَّل ضروريَّة لمعرفة الأحكام النحويَّة، والعلل الثواني والثوالث لا تفيد في معرفة الأحكام لا من قريب ولا من بعيد، وإنَّما تفيدُ فقط في بيان حكمة العرب في نسج كلامها على هذا النحو الذي عرف عندهم .

الخاتمة:

إنَّ كتاب الرد على النحاة من الكتب التي فتحت للمحدثين آفاقاً جديدة، بل كان هذا الكتاب هو الدافع الأساسيّ في محاولاتهم التجديديَّة. حيثُ أثار الكتاب خمسة محاور جوهريَّة في النحو العربي ،وهي نظرية العامل والتعليل والقياس والتقديرات والتدريبات غير العمليَّة ، إذ دعا فيه مؤلفُهُإلى إلغاء تلك المحاور، حتى يتسنى للنحاة تبسيط النحو وتذليل صعابه، فتناولتْ هذه الورقة محورين من محاورها وهي نظرية العامل والتعليل، وبعد العرض والتحليل والدراسة خلصتْ الورقةُ إلى النتائج التالية:

أولاً: كتاب الرد على النحاة من أوائل الكتب النحويَّة التي صرَّحت بالدعوة للتجديد في النحو العربي.

ثانياً: تأثر ابن مضاء بالمذهب الظاهري واضحٌ جلي من خلال آرائه في كتابه كتاب الرد على النحاة.

ثالثاً: يرى ابن مضاء أنَّ العلل الثواني والثوالث لا تفيد الدارسين في معرفة الأحكام النحوية ، وإنَّما تكمن فقط من التعرُّف على الحكمة العميقة من نسج كلام العرب على على هذا النمط المثير للإعجاب.

رابعاً: أصاب ابن مضاء في آرائه المتعلِّقة بالعلل والتعليل، بينما لم يحالفه الصواب في مسألة نظرية العامل.

وفي خاتمة مطاف هذه الدراسة يوصي الباحثبأنْ تجد بقية المحاورالاهتمامَ من قبل الباحثين حتى تكتمل الصورة فيما يتعلق بدعوة ابن مضاء في كتابه (كتاب الرد على النحاة

قائمة المصادروالمراجع:

ـ القرآن الكريم.

ـالأطلسي ، أصول النحو العربي ، بلا ن ، الدار البيضاء ، بلا ط ، بلا ت ط.

ـالجرجاني ، العوامل المائة النحويَّة في أصول العربيَّة ، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف ، بلا م ن ، ط2 ، بلا ت ط .

ـابن جني أبو الفتح عثمان ، الخصائص تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب، بيروت، بلا ط ، بلا ت ط.

ـالجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار ، دار العلم للملايين ، بيروت ط4 ،1407هـ ـ 1987م.

ـالحلبيّ ابن سنان الخفاجي أبو عبد الله بن محمد بن سعيد، سر الفصاحة ، دار الكتب العلميَّة ، بلا م ن ، ط1 ، 1402هـ ـ1982م.

ـ الرُّمانيّ أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، الحدود، تحقيق إبراهيم السمرائي ،عمان ، دار الفكر ، ، بلا ط ، بلا ت ط.

ـالزجَّاجيّ أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، بلا م ن ، ط1378هـ ـ 1995م.

ـالزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، بيروت, دار العلم للملايين، ط 15 ،2002م.

ـالسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،، لبنان ـ صيدا, المكتبة العصريَّة ، بلا ط، بلا ت ط.

ـ العكبري أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق غازي مختار طليمات ،، دمشق, دار الفكر ، ط1 ، 1995م.

ـ الكندي خالد بن سليمان ، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، عمان, دار المسيرة ، ، ط1 ، 1427هـ.2007م.

ـ المسيلاتيّ نور حسن حامد ، أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري ، بنغازي ـ ليبيا, دار الفضيل ، ، د. ط، د. ت.

ـ الملخ حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، عمان ـ الأردن, دار الشروق ، ، ط1 ، 2001م.

ـ الوراق أبو الحسن محمد بن عبد الله ، علل النحو ، تحقيق محمد جاسم محمد الدرويش ، الرياض ,مكتبة الرشد ، ، ط1 ، 1420هـ ـ 1999م.

ـ ابن الصبان أبو العرفان محمد بن عليّ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك ، ، بيروت ـ لبنان ، دار الكتب العلمية, ط1 ، 1417هـ ـ 1997م.

ـ ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا ، مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت ـ لبنان, دار الجيل ، ، ط2 ، 1420هـ ـ 1999م.

ـ ابن مضاء القرطبيّ ، كتاب الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، لقاهرة ,دار الفكر العربيّ ، ا، ط1 ، 1366هـ ـ 1947م.

ـ ابن يعيش موفق الدين،شرح المفصل،، بيروت، عالم الكتبد. ط، د. ت.

ـ *إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو، بلا ن ، القاهرة ، ط2 ، 1413هـ* ـ 1992م.

ـ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ،، مكتبة الخانجي, ط3 ، 1408هـ ـ 1988م.

ـ عباس حسن ، النحو الوافي ، دار المعارف ، بلا م ن ، ط15 ، بلا ت ط.

ـ عبد الكريم الرعيض ، ظاهرة الإعراب في العربية ،، طرابلس ـ ليبيا, منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، ط1 ، 1399هـ ـ 1990م.

ـ مازن المبارك ، النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها) دار الفكر ، بلا م ن ، ط3 ، 1393هـ ـ 1974م.